أثر تطبيق الأنظمة العالمية للأمن الصناعي علي كفاءة منظومة العمل بالمنشآت الصناعية السعودية

(دراسة تحليلية)

الدكتور/ هاني عبد الرحمن عمر العمري
أستاذ إدارة الأعمال المساعد كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز

ملخص:

يعد الأمن الصناعي ضرورة قومية نحو دعم الإنتاج وتنمية الاقتصاد السعودي، حيث يهدف إلي حماية عناصر ومقومات الإنتاج الأساسية وحماية أغلي هذه الثروات القومية وهي العنصر البشري جنبا إلي جنب مع حماية الآلة نفسها، ومن هنا يبرز أهمية الأمن الصناعي وضرورة ترسيخ مفاهيمه في صورة الأنظمة والاتفاقيات والتشريعات الدولية المنظمة للأمن الصناعي.

وقد توسعت المملكة في إنشاء الصناعات ذات معدلات الخطورة علي العمال والبيئة وبخاصة الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية. ودخلت المملكة إلي المنافسة العالمية بانضمامها إلي منظمة التجارة العالمية، وقد أدي ذلك إلي اهتمام المنشآت الصناعية بالمملكة في السعي إلي الحصول علي شهادات الجودة وبخاصة الأيزو ١٤٠٠٠ ومشتملاته والتي تختص بالحفاظ علي البيئة وعلي العمال من مخاطر العمل إلي جانب الالتزام بالتشريعات الدولية في مجال الأمن الصناعي، ورغم ذلك نجد أن المملكة لم تقم بالتصديق حتى الآن علي أي من الاتفاقيات الدولية المنظمة للأمن الصناعي، مما يستوجب تسليط الضوء وبشدة علي وجوب تنمية الوعي لدي القائمين علي إدارة المنشآت الصناعية والعاملين في إدارات الأمن الصناعي وكافة العاملين بأهمية الالتزام بالتشريعات المحلية والدولية المنظمة لأمن الأفراد والمنشآت الصناعية ومعداتها.

Effects of Using International Standards of Industrial Safety on the Efficiency of Work Systems in KSA Industrial Firms

ABSTRACT:

Industrial safety is a national necessity to support production and development of Saudi economy. It seeks to protect the rudimentary elements of production and safeguard national resources, including the humanware resource as well as the hardware. Hence arises the importance of industrial safety as a necessity to be supported by standards, treaties and legislatures nationally and internationally to protect the industrial infrastructure. The KSA extended the construction of industrial firms to limits beyond personal safety of labourers and the environment, especially in the area of chemical and petrochemical industries. The KSA has become internationally competitive in this respect by having joined the World Trade Organisation. This led to the KSA seeking to obtain quality assurance certificates such as ISO 14000 – certifications that partially seek to conserve the environment and workers against work perils in consistence with international industrial safety legislatures. This also led to the necessity of raising the awareness of industrial firms' administrators and staff to be attentive to conditions and procedures of industrial safety as well as keeping updated of local, national and international legislatures concerning personal safety and industrial firm safety.

مقدمة:

تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم ولديها أقوى بنية صناعية للبتر وكيميائيات ، وقد ركزت على دعم مبدأ الميزة التنافسية في منظومة التجارة العالمية من خلال تقدمها في يوليو عام ١٩٩٣ بطلب رسمي للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) وعندما تحولت الاتفاقية إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ استمرت السعودية في المفاوضات لتصبح العضو رقم ١٤٩ في ١١ ديسمبر ٢٠٠٥ ،وقد احتلت المملكة حين انضمامها لمنظمة التجارة العالمية المركز الثالث عشر عالميا كأكبر دولة مصدرة والمركز الثالث والعشرون كأكبر دولة مستوردة ،وقد بلغ إجمالي التجارة السلعية للمملكة من الصادرات والواردات معا في عام ٢٠٠٤ ماقيمته ٦٤٠,٣ بليون ريال سعودي أي يعادل ٦٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[١]

ويمثل القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من الأنشطة الفعالة لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في تحقيق التوازن بين مختلف الأنشطة الاقتصادية وتنويع القاعدة الإنتاجية وتعدد مصادر الدخل بالإضافة لمساهمة القطاع الخاص في زيادة فرص العمل وتحويل المجتمع من مستهلك إلى منتج والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة للدولة ولتحقيق ذلك فان الإستراتيجية الصناعية للمملكة تركز على تحقيق أساليب إنتاجية وإدارية وتقنية ذات كفاءة عالية والتوسع في التعليم المهني والتدريب لتوفير كوادر وطنية فنية

---

[١] الدائرة الاقتصادية بساميا،"المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية"،الرياض: مجموعة ساميا المالية، فبراير ٢٠٠٦.ص ص ٣-٥.

٢ عبد العزيز الخثلان، "السياسة الصناعية واستراتيجية تطوير القطاع الصناعي بالمملكة"،عالم الصناعة،العدد ١٨ ،الرياض:الدار للخدمات الاستشارية،ص٤٠.

٣ لائحة قواعد واجراءات تطبيق فرع الاخطار المهنية والقرارات التنفيذية،الطبعة الاولى،الرياض:المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية،١٤٠٤،ص ٩.

ولابد من وجود في المصانع عيادات طبية كاملة التجهيزات لتلافي مضاعفات أي حادث في وقت حدوثه كما تتكفل المنشأة بعلاج المصابين في مستشفيات خاصة وعلى درجة عالية من التجهيز لضمان سلامتهم عند عودتهم للعمل.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من قلة وجود الدراسات العربية وعن المملكة بشكل خاص والمعنية في هذا المجال ، وعلى الرغم من وجود أسس للأمن الصناعي بالمملكة إلى أنها تركز على الجانب التقليدي والإجرائي بعيدا عن الاتفاقيات والتوصيات العالمية وبخاصة منظمات العمل الدولية والعربية والتي لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية حيث تعالج معظم تلك الوثائق والأنظمة التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في هذا المجال المشاكل التقنية المتعلقة بظروف الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية. وقد أخذت هذه الوثائق والأنظمة في عين الاعتبار التطورات التكنولوجية والعلمية وكذلك تطور الممارسات التنظيمية للعمل داخل المنشأة ولتتضمن أحكامها قواعد وشروط ملزمة وبالغة الدقة.

وعلي الرغم من أهمية هذه الاتفاقيات يجدر الإشارة بان المملكة العربية السعودية لم تقم بالتصديق علي هذه الاتفاقيات بشكل ملزم بالرغم من التوسع في إنشاء الصناعات ذات معدلات الخطورة علي العمال والبيئة وبخاصة الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية. وذلك مع ملاحظة استمرار المنشآت الصناعية بالمملكة في السعي إلي حصولها علي شهادات الجودة وبخاصة نظم جودة البيئة العالمية والتي تعرف بالأيزو ١٤٠٠٠ ومشتملاته والتي تستهدف الحفاظ علي البيئة وعلي العمال من مخاطر العمل.

وبناء علي ما سبق تتضح أهمية البحث في بيان العلاقة بين الحفاظ علي ديناميكية العمل بالمنشآت الصناعية بالمملكة من جانب فأنه يستلزم تفعيل أعمال إدارات الأمن الصناعي وتنظيمها من جانب آخر عن طريق التعاون بين المملكة والمنشآت الصناعية والجهات الدولية والمتمثلة في منظمة العمل الدولية

١- أن هناك علاقة ارتباط بين توافر المختص بالأمن الصناعي وبين وجود إدارة مستقلة لها.

٢- تدني نسبة الوعي لمديري أو ملاك المنشآت الصناعية للتشريعات والاشتراطات الحكومية بشأن الأمن الصناعي وكذلك الاتفاقيات العالمية.

٣- تدني نسبة الوعي للعاملين بإدارات الأمن الصناعي بالمنشآت الصناعية للتشريعات والاشتراطات الحكومية بشأن الأمن الصناعي وكذلك الاتفاقيات العالمية.

٤- هناك علاقة ارتباط بين نسبة الوعي بالتشريعات والتنظيمات الخاصة بالأمن الصناعي وعدد الحوادث والإصابات.

حدود مجتمع البحث وعينته:

١- يقتصر البحث من الناحية الجغرافية علي الصناعات القائمة في منطقة مكة المكرمة، حيث أنها تجمع العديد من المنشآت الصناعية المتنوعة ويبلغ أجماليها ٩٥٢ مصنع[٢].

٢- يقتصر البحث من الناحية الزمنية علي المنشآت الصناعية القائمة بمنطقة مكة المكرمة والتي تمارس العمل قبل العام المالي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م.

منهج البحث:

اعتمد الباحث علي منهجين للبحث هما:

١- الدراسة النظرية من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة والإطلاع علي المراجع والدراسات السابقة، والتقارير الفنية التي توصف الأعمال ونتائجها والتي تصدر عن المنشآت الصناعية.

٢- المنهج الوصفي التحليلي القائم علي الدراسة الميدانية وذلك بتوزيع قائمة الاستبانة التي قام باعدادها الباحث لهذا الغرض.

---

[٢] النشرة الإحصائية الصناعية لعام ١٤٢٥هـ ،المملكة العربية السعودية ،وزاره التجارة والصناعة .

خطة البحث:

يتم تناول البحث من خلال المحاور التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري للبحث ويتم فيه تعريف مفهوم الأمن الصناعي ومفهوم هندسة الأمان، والأخطار والحوادث الصناعية وعلاقتها بالأمن الصناعي، وأهداف وأهمية الأمن الصناعي.
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة.
- المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة الميدانية ويعرض فيها الخطوات التي قام بها الباحث في إعداد الأدوات وجمع البيانات وتحليلها.
- النتائج والتوصيات.
- المراجع.
- الملاحق.